

اسهم التأسيس في الشركات

اعلن البنك الزراعي المصري منذ عهد قريب انه سيدفع ربحاً لحاملي اسهمه العادية يعادل ٩ في المئة بالنسبة الى ثمن السهم الاصلي . وهو ربح كبير لا ينتظر ارباب الاموال ان يربحوا اكثر منه . والغالب انه مضاعف ما يربحونه عادة ولذلك يكاد ثمن السهم انما يبتاعه فان ثمنه الاصلي خمسة جنيهات ولكنه يساوي الآن اكثر من تسعة جنيهات . ولولا الخوف من هبوط الربح قليلاً في السنوات الثانية بتخفيض معدل الفائدة من تسعة الى ثمانية لبلغ سعره الآن اكثر من عشرة جنيهات

واسهم البنك الزراعي العادية التي نالت هذا الربح وهو تسعة في المئة تبلغ ٤٩٦٠٠٠ سهم قيمة السهم منها خمسة جنيهات . ولبنك سندات فائدتها محدودة واسهم ممتازة فائدتها محدودة ايضاً فهي كالسندات . واسهم تأسيس وهي الفاسم فقط قيمة السهم الاحلية منها خمسة جنيهات لا غير وقد نالت في توزيع الارباح الاخير ٩٩٥٠٠ جنيه تخص السهم منها ٤٩ جنيهاً و ١٥ شلماً اي ان سهم التأسيس الذي ثمنه الاصلي خمسة جنيهات ربح في سنة واحدة نحو خمسين جنيهاً فكانت ما يساوي الف جنيه

ولا بد من ان يسأل الناس قائلين من اخذ هذه الاسهم الاخرى حينما انشئ البنك الزراعي وبأي حق اخذها وكيف اجازت الحكومة ان تخص هذه الاسهم القليلة بهذا الربح الطائل وهل يبقى ربح هذه الاسهم على حاله او يزيد او يقلص

ولا تستدر الاجابة على هذه اسئالت كلها والذي يهيم الجمهور من ذلك ان الذين انشأوا هذا البنك وصنوا جلب المال اللازم له سراناً كان من الاسهم العادية او من السندات هم الذين اخذوا اسهم التأسيس لانهم عملوا عملاً كبيراً مفيداً فاستحقوا جانباً كبيراً من ربحه ولو لم يربح لهم الحكومة ذلك لما اقدموا على انشاء هذا البنك وضاعة المال اللازم له .

واذا نقص معدل الفائدة عن ٩ في المئة فن ربح اسهم التأسيس نوعاً . وقد اعلن البنك الآن انه حصل معدل الفائدة ثمانية في المئة ولا بد من ان يتقصها ايضاً مع الزمن فاذا بلغت ٧ في المئة نقص نصيب اسهم التأسيس كثيراً لان ربح البنك تدفع منه اولاً فوائد السندات والاسهم الممتازة ومعدلها نحو ٥ في المئة ومقدار هذه الاسهم والسندات نحو ثلاثة ارباع رأس المال فاذا دبت البنك اربعة جنيهات بثمانية وعشرين غروشاً فمنها جنيه واحد من

الاسهم العادية وثلاثة من السندات والاسهم المتازة وهو يتبقى أربعة غروش على ادارته اي واحداً في المئة فيبقى ٢٤ غروشاً يدفع منها نحو ١٢ غروشاً للسندات والاسهم المتازة والبنك الاهلي فيبقى ١٢ غروشاً يعطي منها خمسة غروش لثلاثة التي تقابل الاسهم العادية والباقي وهو ٧ غروش يقسم مناسفة بين الاسهم العادية واسهم التأسيس فيصيب المصيب من الاسهم العادية $\frac{3}{4}$ فوق الخمسة ويصيب اسهم التأسيس منها وهذا اقل مما اصحابها هذه السنة لان المبلغ الذي يمكن ان يوزع حينئذ على اسهم التأسيس لا يزيد على ٨٦٩٧٥ جنياً فيصيب المصيب منها ٤٣ جنياً ونحو ٩ سنوات ولكن الزمن الذي تقطع فيه الفائدة الى ٧ في المئة يزيد على ما يظهر فيبقى ربح اسهم التأسيس وافرأ كما هو الآن يضع سنوات اخرى

وقد انتهت الحكومة المصرية الى الفين الذي يلحق اصحاب الاسهم الاعيادية احياناً من اعطاء جانب كبير من الربح لاسهم التأسيس فابطنها في الشركات المصرية خاصة ان ابطالها يتبع هذه الشركات عن اصدارها تجعل اصحاب الشركات ينشرون شركاتهم على حسب القوانين الانكليزية او الهولندية التي تبيع اصدار اسهم التأسيس فلم تستند البلاد شيئاً من امتناع الحكومة المصرية عن الترخيص باصدار اسهم التأسيس ان كانت قد قصت فائدة الناس بذلك

ويظهر لدى اعيان النظر ان الحكومة المصرية قد اخطأت في امتناعها عن الترخيص باصدار اسهم التأسيس لان منشئ الشركات لا بد من ان يخصصوا انفسهم بشي من الربح لقاء انشائها والا استمر عن ذلك وبطلت الفائدة من انشاء الشركات ان كان من انشائها فائدة. وهذا الربح الذي يختص به منشئ الشركات إما ان يأخذوه مجزئاً بتأليف نقابة تبيع المشروع للشركة بمن تقاضاه تقدماً او يأخذوه مجزئاً باسهم التأسيس في الحالة الاولى يؤخذ الثمن من المساهمين سواء نجحت الشركة او لم تنجح كما فعل منشئ شركة الغزل والنسيج المصرية وفي الحالة الثانية يؤخذ ربح اسهم التأسيس من المساهمين الا اذا رجحت الشركة وزاد ربحها عن ربح الاموال التي يدفعها المساهمون فهي اقرب الى العدل وابتعد عن الفتن من الحالة الاولى

فم ان ربح اسهم التأسيس يظهر كبيراً جداً اكبر من ربح الاسهم العادية مهما اسهم ولكن سبب ذلك فلة اسهم التأسيس في المثل المتقدم عن البنك الزراعي لوجعل عدد اسهم التأسيس ٢٠٠٠٠٠ بدل ٢٠٠٠ خص المصيب منها اقل من نصف اُجتيه بدل خمسين جنياً ولم يظهر الربح كبيراً كما ظهر الآن

وقد نشرت مجلة الاكونومست الانكليزية فصلاً اعترضت فيه على اسهم التأسيس مدعية ان الشركات تجددها عبثاً ثقيلاً عليها لكثرة ما تناله من الريح فابدلت شركات كثيرة اسهم التأسيس باسم عادية وكانت تبدل السهم الواحد من اسهم التأسيس باسم كثيرة من اسهم العادية فان شركة يرمبتون وكينجتون الكمبرالية ابدلت ما قيمته الاصلية ٥٠٠ جنيه من اسهم التأسيس بما قيمته اربعون الف جنيه من الاسهم العادية وعشرة آلاف جنيه من الاسهم الممتازة . وشركة ثانية ابدلت ما قيمته الاصلية خمس مئة جنيه من اسهم التأسيس بما قيمته ٢٥ الف جنيه من اسهمها العادية وشركة ثالثة ابدلت ما قيمته الاصلية الف جنيه من اسهم التأسيس بما قيمته مئة وعشرة آلاف جنيه من الاسهم العادية وشركة رابعة ابدلت ما قيمته الاصلية مئة جنيه من اسهم التأسيس بما يساوي مئتين الف جنيه من الاسهم العادية . وتجب مجلة الاكونومست ان الشركات فعلت ذلك لفائدة اصحاب الاسهم العادية ولكننا نرجح ان اصحاب اسهم التأسيس اشتروا فرصة الستين التي زاد فيها ربحهم واقترعوا مديري الشركات (ان لم يكونوا هم مديريها) حتى ابدلوا لم اسهمهم باسم عادية لان السهم العادي ربحه مضمون دائماً ويزيد وينقص ضمن حدود ضيقة واما سهم التأسيس فقد لا يربح شيئاً كما اذا لم يزد الربح عن خمسة اوسنة في المئة فانه يعطى حيث يشاء كله للاسهم العادية . فالسهم من اسهم التأسيس في البنك الزراعي المصري ربح في التوزيع الاخير قدره ما وزع على ١١٠ اسهم من الاسهم العادية فلم ابدل بمئة وعشرة اسهم عادية بلغ ثمنه اكثر من الف جنيه فاذا ابدل البنك الزراعي كل سهم من اسهم التأسيس بمئة وعشرة اسهم من الاسهم العادية يكون قد اعطى اصحاب اسهم التأسيس ربحاً مستمراً يعادل ربح هذه السنة تقريباً وهم لا يطعمون بأكثر من ذلك ولا يتغير ولهذا لا يؤخذ ابدال الشركات اسهم التأسيس بالاسهم العادية دليلاً على انتقال الاسهم العادية وحسب التمهّل منها

هذا وهي ان تعيد الحكومة نظرها في منح اسهم التأسيس لكي لا تضطر سكان القطر الى تأليف الشركات حسب القوانين الانكليزية والبلجيكية وعندنا سبيل آخر تمتع بالالفين عن اصحاب الاسهم العادية وهو ان تمنعها بربح لا يتقص عن ٦ في المئة وما زاد على ذلك تعطى منه الجواب الاكبر حتى يبلغ ربحها ٨ او ٩ في المئة ثم تبدل الحال فيصير اكثر الربح الباقي لاسهم التأسيس فلا ينتفع اصحابها كثيراً . لا اذا كان مشروعهم الذي اسسوا راجحاً جداً . لنفرض ان اسهم التأسيس تعني الربح كله حتى يبلغ ربحها ٦ في المئة وما زاد على ذلك

من الربح تعطى منه ثابتي في المئة والمشرون الباقية تعطى لاسهم التأسيس حتى يبلغ ربح الاسهم العادية ٩ في المئة بعد ذلك تنصب النسبة تصير زيادة الربح بعطى منها ٢ في المئة للاسهم العادية و ٨٠ لاسهم التأسيس فتكون الاسهم العادية قد اخذت ٩ في المئة وما زاد فأكثروه لاسهم التأسيس . ولا يحق لمن يشتري سهماً من السوق لم يتصب في وضع مشروع ولا في ادارته ان ينتظر رجحاً أكثر من ذلك اما الذي وضع المشروع وتصب في ادارته فيحق له ان يتبع بما يزيد من الربح جزاء له وتشيحاً لغيره والا بطلت المشروعات النافعة وبطل اهتمام الناس بها

اغنى اغنياء اميركا

المستور ويرهوسر

لقد كان المظنون ان جون ركهفراغنى اغنياء اميركا ولكن ظهر الآن ان في اميركا رجلاً اغنى منه اسمه ويرهوسر واغرب من غنى هذا الرجل جهل الناس له وما ذلك الا لانه يكره الظهور ويحبب المجتمعات العموية وليس في احواله المعاشية لا في بيته ولا في ليله ولا في تقاضيه ما يهزه عن عامة الناس . وتقوم ثروته بثلاثين مليون فدان من الحراج (الغابات) التي استلكتها في مدة خمسين سنة . ولكن معرفة ما تقوم به ثروته لا يزيل الغرابة لانه كيف يمتلك انسان واحد ثلاثين مليون فدان اي ما تعادل ما حقه ثمة اضعاف اطياف انظر المصري وبلى امره مجهولاً ولا تذبذبه جرائد اميركا التي تذبذب كل كبيرة وصغيرة . لكن الجرائد بل المجلات الاميركية عرفت امره اخيراً وصورته جريدة انكوسمبوليتان ووصفته وصفاً سهياً وقالت انه يكره المشاهير بالسؤال ولا يحل له عيش الا بالعمل فتصل بده الى اقاصي البلاد المنتشرة فيها املاكه الواسعة وكأنه تطعم من الغابات الغنياء ان يبقي الناس غافلين عن امره وهو يشارك كثيرين في ما يقتنونه ولكن لا يعلم احد من شركائه ماله من الاشتراك مع غيره فهو ملك اصحاب الغابات كلهم واذا وقفوا في مشكل او اعانت عليهم السالك التفتوا اليه فيقول كئيب وفيها فصل الخطاب لانه الحاكم الامر في تلك البلاد قالت المجلة المشار اليها ان ثروة هذا الرجل نتجت عن اسراف اهالي اميركا في قطع غاباتهم فانه رأى ذلك منذ خمسين سنة وطم انه اذا بقيت البلاد جارية هذا الجرى عز وجود الغابات وظل الخشب كثيراً فجعل يشتري كل ما يستطيع شتره من الغابات وقد تحقق